

استقالة بيرات البيرق تعكس فشل سياسات أردوغان الاقتصادية

● أنقرة - أعلن صهر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأحد، استقالته من منصبه كوزير للمالية متحدثاً عن أسباب صحية، فيما يعزو مراقبون الاستقالة إلى فشل سياساته المالية التي أضرت بالاقْتِصاد مع تراجع الليرة التركية إلى مستويات قياسية أمام الدولار.

وقال بيرات البيرق "بعد تولي حقائب وزارة على مدى خمس سنوات تقريبا، قررت التوقف عن ممارسة مهامى (كوزير للمالية) لأسباب صحية".

وتواجه سياسة صهر أردوغان الاقتصادية والمالية انتقادات مستمرة من قبل المعارضة التركية، حيث تتعالى الأصوات التي تتهم البيرق بالفشل في تحسين الوضع الاقتصادي التركي.

وحذر عضو المجلس الاستشاري الأعلى للرئاسة التركية، بولنت أرينتش السبت وزير المالية من الوضع الاقتصادي الذي تشهده تركيا في الوقت الراهن.

وقال في حديث لقناة 42 التركية رداً على تصريحات وزير الخزانة والمالية التي اعتبر فيها أنه لا توجد أي مشكلة في الاقتصاد وهذا أمر نفسي بآن "هناك بالتأكيد مشاكل في الاقتصاد".

وحاول البيرق تنفيذ سياسات لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد منذ تعيينه في يوليو 2018، بما في ذلك فرض عقوبات على الإقراض الرخيص من قبل البنوك التي تديرها الدولة، والتخفيضات الضريبية ودعم البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة، لكن سياساته الاقتصادية التي ترجع لقلّة خبرته وضعف كفاءته، باءت بالفشل.

ومنذ أيام، أقال الرئيس التركي، محافظ البنك المركزي، مراد أوبسال، بعد أن تراجعته الليرة إلى أدنى مستوياتها القياسية المتتالية مقابل الدولار.

وأقال أردوغان أوبسال من خلال مرسوم رئاسي السبت، وقام بتعيين وزير المالية السابق ناجي أغبال مكانه، ولم يذكر سبب الفصل.

وبذلك يصبح أغبال ثالث محافظ للبنك المركزي التركي خلال 16 شهراً.

وأقال أردوغان واستبدل سلف أوبسال مراد تشينكتايا في يوليو من العام الماضي، وهدد بالزيد من الإقالات إذا فشل مسؤولو البنوك في دعم سياسات النمو الاقتصادي لحكومته.

وباستقالة البيرق وإقالة أوبسال، يكون الرئيس التركي قد أقر رسمياً بفشل معادلاته الاقتصادية الخاصة التي انتهت بتراجع استثنائي لسعر صرف الليرة وانسداد آفاق القروض والأدوات النقدية الأخرى لإصلاح الوضع المالي والاقتصادي للبلاد.

وتوقع مراقبون مراراً إقالة وزير المالية، ضمن تغييرات وزارية ضرورية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية التي تُهدد البلاد، لكن أردوغان أكد نهاية العام الماضي أنه "عندما تكون هناك حاجة متعلقة بالكادر الوزاري سنتخذ الإجراءات اللازمة".

وسبق أن اعترف أردوغان أن بلاده قد تواجه مشكلات اقتصادية، لكنه يعمل دوماً على تبرئة نفسه وصهره من أي مسؤولية فيما وصل إليه حال الاقتصاد، والتأكيد على أن أساس المشاكل كان محافظ البنك المركزي السابق، من خلال حصر المشاكل والأخطاء به، وأن سوء الإدارة دفع إلى الانهيار السابق والحالي من دون أن يمتلك جراحة الاعتراف باخطائه، وأن سياساته الاقتصادية التي توصف بأنها بعيدة عن الموضوعية ومنطق الأسواق هي التي أدت للانهار والركود.

باستقالة البيرق وإقالة أوبسال، يكون الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أقر رسمياً بفشل معادلاته الاقتصادية

وتراجعت الليرة التركية بنسبة 30 في المئة مقابل الدولار هذا العام، وهو أسوأ أداء في الأسواق الناشئة الرئيسية، مما يؤثر شبح تكرار أزمة العملة في 2018.

وتسارعت خسائر منذ أن قرر البنك المركزي إبقاء سعر الفائدة القياسي معلقاً عند 10.25 في المئة في اجتماع يوم 22 أكتوبر.

وذكر محلل كبير في وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، أن تركيا لم تشهد السياسة بما يكفي لدعم الليرة، التي نزلت إلى مستوى قياسي متدن جديد، الجملة، وأن احتياطات النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للبلاد يظلان تقطعي وضعف.

وتوقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تنامي المخاطر المالية والاقتصادية في تركيا خاصة مع بلوغ سعر صرف الليرة مستوى منخفضاً جديداً أدنى الدولار.

وأكدت الوكالة أن تركيا لم تشهد السياسة النقدية بما يكفي لدعم الليرة، وأن احتياطات النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للبلاد يبقيان النقطة الأضعف في الاقتصاد للبلاد.

قائد الجيش البريطاني يحذر من حرب عالمية ثالثة

● وأضاف "إذا نسيت أحوال الحروب فإن الخطر الكبير من وجهة نظري هو أن البعض قد يعتقد أن الذهاب إلى الحرب قرار عقلاني".

وتابع "علينا أن نتذكر أن التاريخ قد لا يعيد نفسه لكنه له إيقاع، وإذا عدنا إلى القرن الماضي قبل الحربين العالميتين، فاعتقد من دون شك أنه كان هناك تصعيد رئيس أركان الدفاع في بريطانيا إن أي تصاعد للتوترات الإقليمية أو أخطاء في تقدير الأمور قد يؤديان في نهاية المطاف إلى صراع واسع النطاق".

وأضاف كارتر "اعتقد أننا نعيش في زمن أصبح العالم فيه مكاناً يسوده الغموض والقلق بشدة. كما أن ديناميكية المنافسة العالمية سمة من سمات زماننا بالطبع وأرى أن الخطر الحقيقي الذي نواجهه هو أن نشهد تصعيداً يؤدي إلى سوء تقدير في ضوء وجود الكثير من الصراعات الإقليمية في الوقت الحالي".

ورداً على سؤال عما إذا كان هناك تهديد حقيقي بشبوح حرب عالمية أخرى، أكد رئيس أركان الدفاع في بريطانيا "أقول إنها من المخاطر وعلينا أن نكون واعين بهذه المخاطر".

وقال كارتر، الذي أصبح قائداً للجيش البريطاني عام 2018، "إن من المهم تذكر من ماتوا في الحروب السابقة على سبيل التحذير لمن قد يكررون أخطاء الماضي".



نيك كارتر
البعض قد يعتقد
أن الذهاب إلى حرب
قرار عقلاني

ويرى مراقبون في المقابل أنه قد تؤثر الظروف الاقتصادية (أي الكساد) على البيئة السياسية الأوسع التي تتخذ فيها قرارات الحرب والسلام، لكنها ليست سوى عامل واحد من بين العديد منها، ونادراً ما يكون الأكثر أهمية.

وحتى إذا كانت لوباء كورونا تأثيرات كبيرة ودائمة وسلبية على الاقتصاد العالمي، كما يبدو محتملاً إلى حد كبير، فمن غير المحتمل أن يؤثر على احتمالات الحرب كثيراً، خاصة على المدى القصير.

أبي أحمد يفقد السيطرة على الأزمة في إثيوبيا

رئيس الوزراء يقيل وزير الخارجية ورئيس المخابرات وقائد الجيش



تعكس الإقالات التي أعلن عنها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد الأحد، خاصة التي شملت قيادات الأجهزة العسكرية، فشلاً في السيطرة على مجريات الأزمة التي تعيشها البلاد. ويرى مراقبون أن أبي أحمد لا يحاول بهذه الخطوة تقديم أكباش فداء بقدر سعيه لاستعادة زمام المبادرة.

محمد أبو الفضل

● تظهر إقالة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد لوزير خارجيته وقائد الجيش ورئيس جهاز المخابرات وجود خلاف في النظام الحاكم بشأن قصف إقليم تيغراي، والذي يمكن أن يقود إلى الدخول في حرب أهلية جديدة، في دولة تنقسم بتركيبة سكانية متعددة، وتتكون من فسيّساء اجتماعية.

وجرى تعيين نائب رئيس الوزراء ديمكي ميكونين وزيراً للخارجية، كما جرت ترقية نائب قائد الجيش بيهانو جولاً من منصبه إلى منصب قائد الجيش، فيما عين تيمسجين تيرونيه، الذي كان رئيساً لمنطقة أمهرة، رئيساً جديداً للمخابرات.

ويرى متابعون أن الخطوة تأتي نتيجة انقراض النظام الإثيوبي للشريعة الحقيقية وتبريراته المرفوضة لتاجيل الانتخابات بزعم منع انتشار فيروس كورونا.



أماني الطويل
انخراط قوميات أخرى
في أزمة تيغراي غير
مستبعد

وتماشياً للإقالات مع سياق الحرب المتوقع اتساعها مع إقليم تيغراي في مواجهة ما يصفه أبي أحمد بالتمرد الانفصالي، وهو بحاجة إلى قيادات أكثر ثقة بعيدة عن التنوع الذي حاول الإيحاء به في حكومته خلال السنوات الماضية، وأن فكرة الحرب ستكون مختلفة عن سنوات السلام التي قادته إلى نوبل.

ويطغى على الشخصيات الجديدة التقارب الإثني والقبلي من رئيس الوزراء، وقد تشهد الفترة المقبلة المزيد من التغييرات في شكل حكومته، وهي تعديلات يرغب أبي أحمد في إحداثها وتوجد الآن فرصة مناسبة للإقدام عليها، بما يساهم في تمكينه بشكل أكبر وضمان عدم وجود معارضة داخل حكومته.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بمركز الدراسات الدولية في الخرطوم،

الرشيد محمد إبراهيم، أن بوادر الحرب بدأت تظهر من خلال أول موجات النزوح إلى حدود السودان وإريتريا، وأن هناك جنوداً عسكرياً من قبل مكونات عسكرية على الحدود.

وأشار محمد إبراهيم لـ "العرب" إلى أن نتيجتها لا يمكن حسمها، فالأمر يتوقف على مدى التحالفات التي ستقوم بها مكونات إقليم تيغراي مع قبائل الجنوب، إلى جانب سلوك الحكومة الإثيوبية في التعامل مع الأوضاع المضطربة التي ستفرزها حالة الحرب.

ويهدد لجوء أبي أحمد إلى الحسم العسكري سريعاً بقضايا إثيوبيا ذاتها كدولة، فالمعلومات المتوافرة تشير إلى أن الإقالة جاءت بسبب خلاف على الأداء السياسي لرئيس الحكومة الذي فشل في احتواء قومية تيغراي، التي حاولت التواصل معه وأرسلت وفداً إليه مكوناً من 52 شخصاً للقائه، لكنه لم يتفاهم معهم، وتعامل مع الوفد بقدر من التعالي والغطرسة، واتخذ خطأ متسهدداً في التعاطي مع الأزمة.

وقالت الخبيرة في الشؤون الأفريقية أماني الطويل لـ "العرب" إن "الإقالات لا تتضمن أي محاولة من أبي أحمد للبحث عن كيش فداء، فهو يدافع بقوة عن قرار القصف ويتحدث عن نجاح الضربات العسكرية في القضاء على أسلحة تيغراي.

ولم تستبعد الطويل أن تجر الأزمة قوميات أخرى وتخرط فيها، فالصراعات

استنفار في إقليم أمهرة ينذر بتوسع نطاق المواجهة

ونظراً للقوة العسكرية لتيغراي حيث يقدر عدد الجنود بنحو 250 ألفاً، من شأن أي حرب أن تكون "طويلة وأدمية" في ثاني بلدان أفريقيا من حيث عدد السكان. وقالت مجموعة الأزمات إن "هناك حاجة إلى وساطة فورية ومنسقة، محلية وإقليمية وولوية، لتجنب الدخول في أزمة أوسع".

وهيمنت جبهة تحرير شعب تيغراي على الحياة السياسية في إثيوبيا على مدى ثلاثة عقود قبل وصول أبي أحمد إلى السلطة في 2018 على خلفية تظاهرات مناهضة للحكومة آنذاك.

وفي عهد أبي أحمد، اشتكى قادة تيغراي من استهدافهم من دون وجه حق في إطار إجراءات قانونية تستهدف الفساد وإزالتهم من المناصب العليا واستخدامهم الواسع ككبش فداء في المشاكل التي تواجه البلاد.

وأضحت البرلمان الإثيوبي في تصويت السبت خطة إقالة المجلس والحكومة المحليين في منطقة تيغراي، ما يؤجج الصراع ويوسع أبواب أي تسويات محتملة.

وأوردت هيئة الإذاعة الإثيوبية أن الغرفة العليا في البرلمان "صادقت على قرار إلغاء المجلس الإقليمي والتنفيذي غير التسريعي لتيغراي، وتشكيل إدارة انتقالية".

واستند قرار مجلس الاقتصاد إلى بند قانوني يسمح بتدخل فيدرالي في الإقليم الذي تعتبر أديس أبابا أنه "انتهاك الدستور وعرض النظام الدستوري للخطر".

القومية ليست قاصرة على تيغراي، فهناك أقاليم تطالب بالحكم الذاتي، وتوتر بين العفر والصوماليين، لكن تظل جماعة تيغراي الأهم لأسباب سياسية وتاريخية، وتبدو كل السيناريوهات مفتوحة، فتيجراي لديه جيش نظامي، وصراعهم من الممكن أن يجر إليه دولة إريتريا، لأن قوميتهم منقسمة على الحدود بين الدولتين، كما يوجد حزب يطالب باستقلال تلك القومية عنهما.

ويواصل رئيس الوزراء الإثيوبي المغمور الحملة العسكرية التي أعلن عنها الأربعاء ضد الإقليم رغم مناشدات دولية للحوار مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بدلاً من المخاطرة باندلاع حرب أهلية تمتد السنيتها لتهدد أمن منطقة القرن الأفريقي الهش.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى خفض وعري للتصعيد بينما تحدثت معلومات عن قصف عينف وتحرير قوات. في هذه الأثناء، حذر مراقبون من أن أي حرب بين الجيشين القويين ستكون دامية وسيطول أمدها.

ومن جانبها، حذرت مجموعة الأزمات الدولية من أنه ما لم يتوقف القتال فوراً، فسيكون النزاع "مدمراً للبلاد فحسب بل للقرن الأفريقي بأكمله".

وأشارت إلى أنه من شأن إطالة أمد القتال أن تجر إلى النزاع دولاً أخرى كإريتريا، التي يعد رئيسها أساساً أفريقي قريباً من أبي ومعادياً لجبهة تحرير شعب تيغراي التي كانت تحكم إثيوبيا عندما دخلت في حرب مع إريتريا.

التطرف الإسلامي يتربص بأزمة الاعتدال في فرنسا

وبعد قتل باتي، شارك شلغومي إلى جانب ممثلين للمسلمين في إيل - دو - فرانس في وقفة أمام المدرسة التي كان يدرس فيها. واستهدف الإمام خصوصاً من جانب جماعة الشيخ ياسين المؤيدة للفلسطينيين لمؤسستها الناشط الإسلامي عبدالحكيم القفريوي الذي يطاوله التحقيق في قضية قتل باتي.

وعام 2010، تحركت الجماعة ضد شلغومي عبر التظاهر على مدى أشهر أمام مسجد درانسى.

وحكم على عضوين فيها بالسجن لشهرين مع وقف التنفيذ لمحاولتهما التسلل إلى منزل الإمام. ووصف شلغومي المدرس الفرنسي باتي بأنه "شهيد حرية التعبير"، داعياً المساجد إلى الدعاء له.

وحذر الإمام الفرنسي من المتطرفين الإسلاميين ودعا الأبناء إلى عدم التحريض على

والتقارب بين الأديان السماوية الثلاثة. ومن المواقف التي انتقد فيها خصومه والتي أثارت عليه غلاة المتشددين هي دعوته إلى الحوار مع اليهود والزبارة التي قام بها إسرائيل إضافة إلى معارضته لارتداء النقاب في فرنسا.

وحسب محاميه دافيد - أوليفيه كامينسكي، يتعرض الإمام لتهديدات "تصاعدت كثيراً" منذ منتصف أكتوبر عندما قطع رأس صامويل باتي، أستاذ التاريخ والجغرافيا في مدرسة كونفلان سانت أونورين في المنطقة الباريسية.

وأشار كامينسكي إلى أن الإمام "لا يتحدث باسم المسلمين لكنه أحد الأصوات وهو يدافع عن قيم الجمهورية".

وكتب المحامي رسالة في 27 أكتوبر إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نكرتها صحيفة لو باريزيان، للمطالبة بـ "تعزير" الحماية الأمنية لموكله وقدم شكوى للنيابة العامة في باريس.

● باريس - فتحت تحقيقات في فرنسا بعد تلقي إمام ينتقد التطرف الإسلامي تهديدات تصاعدت منذ ذبح منظر شيشاسني أستاذ تاريخ فرنسا بسبب عرضه على تلاميذه رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد ضمن حصّة عن حربية التعبير.

وأعلنت النيابة العامة في باريس الأحد أنه تمّ تكليف لواء مكافحة الجنوح بثلاثة تحقيقات، مؤكدة بذلك معلومة وردت في صحيفة لو باريزيان الفرنسية. وأوضحت النيابة أن "أحد التحقيقات يشمل وقائع تمجيد الأرباب وتهديدات بالقتل، والثاني يشمل أحداثاً متعلقة بالتحريض على ارتكاب إيذاء جسدي أو قتل، والأخير يتناول وقائع تهديدات بالقتل".

وحسن شلغومي (48 عاماً) هو إمام مسجد درانسى في ضاحية باريس، وغالباً ما تكون صفته التمثيلية موضع خلاف بين المسلمين.

ويُعرف عنه اتخاذه مواقف ضد التطرف الإسلامي وعلاقاته الودية مع المجتمع اليهودي، الأمر الذي يعرضه للكثير من الانتقادات والتهديدات التي تنتشر على نطاق واسع عبر الإنترنت.

ويدعو شلغومي إلى تبني مواقف معتدلة ووسطية تؤكد التعايش